الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية

كانون الأول/ديسمبر 2011

تصوير: أورين زيف/أكتيفستلز

فلسطينيات خلال مسيرة احتجاجية في قرية النبي صالح ضد توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، 2 كانون الأول/ديسمبر 2011.

نظرة عامة

في عام 2011 ما زالت الأوضاع الإنسانية متأثرة بانعدام احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان إضافة إلى أنّ ذلك أسهم في أزمة الكرامة الإنسانية.

في الضفة الغربية، تسارعت النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في عام 2011، حيث بلغت نسبة الارتفاع ما يقرب من 20 بالمائة في «بدء بناء» وحدات سكنية جديدة (باستثناء القدس الشرقية)، وذلك مقارنة بعام 2010. ويأتي هذا في سياق سلسلة من المبادرات الحكومية والتشريعية التي تهدف إلى «شرعنة» البؤر الاستيطانية غير المرخصة التي بني معظمها على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. إنّ سياسات الاستيطان الإسرائيلي ليست غير قانونية بموجب القانون الدولي فحسب، بل إنها السبب الأساسي لجزء كبير من الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون.

محتويات التقرير

عمليات الهدم والتهجير القسري في الضفة الغربية في عام 2011 3

خلاصة 2011: ما يزيد عن ثلثي الخسائر البشرية الفلسطينية في الضفة الغربية متصلة بالنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية 4

مخاوف إزاء مستقبل فلسطينيي القدس الشرقية الذي يعيشون في مناطق تقع خلف الجدار 5

غزة: نفاذ ثلث المخزون من الأدوية الحيوية خلال عام 2011 6

قطف الزيتون: استمرار القيود المفروضة على الوصول وعنف المستوطنين 7

مخاطر مياه الصرف الصحي في غزة 8

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 5841 | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

Scan it!
with QR reader App

خلال هذا العام، تعرض ما يقرب من 1,100 فلسطيني، أكثر من نصفهم من الأطفال، للتهجير القسري نتيجة هدم ما يزيد عن 620 مبنى سكني على يد القوات الإسرائيلية معظمها في المنطقة (ج)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 80 بالمائة عن السنة الماضية. إضافة إلى ذلك، تضرر ما يزيد عن 4,200 شخص آخر بسبب هدم المباني التي يكسبون منها رزقهم. وتحدث عمليات الهدم هذه في سياق سياسة التخطيط غير الملائمة والتمييزية والتي تقيّد جهود التطوير الفلسطينية، في حين أنها متحيزة لصالح المستوطنات الإسرائيلية. وقد كان ما يزيد عن 60 بالمائة من المباني الفلسطينية التي هُدمت خلال عام 2011 تقع في مناطق مخصصة للمستوطنات.

إضافة إلى ذلك تعتبر المستوطنات السبب الأساسي للخسائر البشرية المدنية في الضفة الغربية، إذ أنّ ما يزيد عن ثلثي حالات القتل والإصابة التي وقعت هذا العام في صفوف الفلسطينيين حدثت في سياق الهجمات التي نفذها مستوطنون إسرائيليون أو اشتباكات مع القوات الإسرائيلية خلال المظاهرات التي تُنظم احتجاجا على استيلاء المستوطنات على الأراضي، أو القيود المفروضة على حرية الوصول لحماية المستوطنات وإتاحة المجال لها للتوسع. وتفيد منظمات حقوق الإنسان أنّ القوات الإسرائيلية في بعض الأحيان تفرض في استخدام القوة. وفي شهر كان الأول/ديسمبر قتل ناشط فلسطيني عندما أطلق عليه جندي إسرائيلي قنبلة غاز مسيل للدموع أثناء مشاركته في مظاهرة ضد استيلاء المستوطنين على أراض في قريته.

وعلى غرار الأعوام السابقة، كانت القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الواقعة بالقرب من المستوطنات، إلى جانب عنف المستوطنين، من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تقويض محصول الزيتون الذي انتهى موسمه في كانون الأول/ديسمبر. وبالرغم من زيادة تواجد قوات الأمن الإسرائيلية على الأرض، سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 38 حادثا أدت إما إلى وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين أو تدمير أشجار الزيتون. وإجمالا، كانت نسبة الحوادث التي وقعت هذا العام خلال موسم قطف الزيتون، ما بين 15 أيلول/سبتمبر و 15 كانون الأول/ديسمبر، أقل بحوالي 24 بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وانتهت محكمة العدل الدولية، في رأيها الاستشاري الصادر في عام 2004، إلى وجوب تفكيك مقاطع الجدار التي بنيت داخل الضفة الغربية وإبطال نظام البوابات والتصاريح المرتبط به. بالرغم من ذلك ما زالت السلطات الإسرائيلية تعيق الوصول إلى حقول الزيتون الواقعة في المنطقة المغلقة ما بين الجدار والخط الأخضر – «منطقة التماس». وخلال موسم هذا العام رُفض ما يقرب من 42 بالمائة من إجمالي الطلبات التي قُدمت للحصول على تصريح للوصول إلى هذه المنطقة. ومما يثير القلق بشكل خاص ، حالة 30 مزارعا من منطقة بيت لحم يمتلكون أراض زراعية في المناطق الواقع خلف الجدار داخل حدود بلدية القدس، فقد رفضت طلبات هؤلاء المزارعين بحجة أنّ حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي أعلن سيطرته على أراضيهم.

ويزيد عزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية مخاوف إضافية، فقد أعلن رئيس بلدية القدس هذا الشهر عن نيته تشجيع نقل سلطة بلدية القدس على الأحياء التي تقع في الجانب «الفلسطيني» من الجدار إلى السلطة الفلسطينية. وإذا ما تمّ تطبيق نقل السلطة فقد يؤدي إلى سحب إقامة ما يقرب من 55,000 فلسطيني يعيشون في هذه المناطق يعانون أصلا من انعدام الخدمات الملائمة.

وما زالت إسرائيل تفرض على قطاع غزة حصارا أرضيا وبحريا وجويا يمكن اعتباره عقابا جماعيا للشعب الفلسطيني. ومما يضاعف من سوء هذا الوضع الميزانيات المحدودة والانقسامات السياسية الفلسطينية الداخلية التي تؤثر على صحة المرضى وخصوصا المصابين منهم بأمراض مزمنة. وتفيد وزارة الصحة في غزة أنّ ما يقرب من ثلث الأدوية الحيوية وخُمس المستلزمات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة نفذ مخزونها بالكامل في غزة حتى نهاية عام 2011 نتيجة هذه الأسباب.

واستمرت خلال هذا العام أزمة عدم مسائلة مقترفي الأعمال الغير القانونية. فقد شهد كانون الأول/ديسمبر 2011 الذكرى الثالثة للهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب». وبالرغم من قيام إسرائيل بفتح العشرات من التحقيقات الجنائية التي وقعت خلال الهجوم، لم تتم محاكمة سوى أربعة جنود، ولم يتمّ وضع أية آلية للتحقيق مع واضعي السياسات. وأخفقت حركة حماس في فتح تحقيقات موثوقة حول الأعمال غير القانونية التي نفذها الفلسطينيون خلال الهجوم. وفي الضفة الغربية ما زال إخفاق إسرائيل في فرض القانون إزاء عنف المستوطنين والاستيلاء على الأراضي

الفلسطينية يرسخ حالة الإفلات من العقوبة التي تشجع على المزيد من العنف وتقوّض الأمن الجسدي والظروف المعيشية للفلسطينيين.

وبالرغم من أنّ الحل السياسي للصراع هو أمر واجب، فلا يعتبر ذلك الحل شرطا مسبقا لتطبيق القانون الدولي. ويجب على جميع أطراف الصراع أنّ تلتزم بتعهداتها وفق القانون الدولي لحماية واحترام حقوق السكان المدنيين. بوصفها القوة المحتلة، تقع على إسرائيل مسؤولية إدارة احتلالها بصورة تعود بالفائدة على السكان الفلسطينيين المحليين. وأن تضمن للسكان تلبية احتياجاتهم الأساسية وإمكانية ممارسة حقوقهم الإنسانية. وتترتب على جميع الدول مسؤولية ضمان احترام القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عمليات الهدم والتهجير القسري في الضفة الغربية في عام 2011

ارتفاع عدد الفلسطينيين الذين هُجِّروا هذا العام إلى ما يقرب من الضعف

تعرض ما يقرب من 1,100 فلسطيني، أكثر من نصفهم من الأطفال، للتهجير القسري نتيجة عمليات الهدم التي نفذتها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية عام 2011، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 80 بالمائة مقارنة بعام 2010.

وإجمالا، هدمت القوات الإسرائيلية 620 مبنى سكنيا يمتلكها الفلسطينيون خلال عام 2011، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 42 بالمائة مقارنة بعام 2010 (439 مبنى).[1] وتتضمن هذه المباني 222 منزلا، و170 حظيرة ماشية، و46 بئرا أو بركة لتجميع مياه الأمطار، وغرفتين صفيتين ومسجدين (أحدهما هدم مرتين). إضافة إلى ذلك، تضرر ما يزيد عن 4,200 شخص آخر بسبب هدم المباني التي يكسبون منها رزقهم. ووقع ما يزيد عن 15 بالمائة من مجمل عمليات الهدم خلال شهر تشرين الأول/ديسمبر، حيث هدم 98 مبنى، ليصبح ثاني شهر يشهد أعلى معدل شهري لهدم المباني في عام 2011؛ وبلغ الهدم ذروته في حزيران/ يونيو 2011، حيث دمر 132 مبنى.

ووقعت معظم عمليات الهدم في المنطقة (ج) وأثرت على المجتمعات الزراعية والرعوية الضعيفة التي تعيش في مساكن بدائية ولا تحظى سوى بوصول محدود للبنى التحتية والخدمات كالمياه، والكهرباء والصرف الصحي. كما فقدت العديد من المجتمعات المتضررة بعض أراضيها لصالح المستوطنات وتعاني من هجمات متكررة ينفذها المستوطنون الإسرائيليون.[2] أما في القدس الشرقية فقد سُجل انخفاض ملموس في عدد المباني التي هدمت (42) مقارنة بالأعوام الماضية.

ووفقا للسلطات الإسرائيلية، نُفذت عمليات الهدم خلال عام 2011 ضد المباني التي أقيمت دون الحصول على تصاريح إسرائيلية للبناء. وفي الواقع إن حصول السكان الفلسطينيين على مثل هذه التصاريح مستحيل تقريبا.[3] إنّ سياسة التخطيط وتقسيم المناطق التي تفرضها إسرائيل في المنطقة (ج) والقدس الشرقية تقيّد جهود التطوير الفلسطينية، في حين أنها منحازة لصالح المستوطنين الإسرائيليين. هذا الانحياز يبدو جليا في المصادقة على مخططات هيكلية وتوفير البنى التحتية الحيوية، والمشاركة في عملية التخطيط، وتخصيص الأراضي ومصادر المياه. وقد كان ما يزيد عن 60 بالمائة من المباني الفلسطينية التي هُدمت خلال عام 2011 يقع في مناطق مخصصة للمستوطنات.

إنّ التهجير القسري للعائلات الفلسطينية وهدم منازل المدنيين وغيرها من الممتلكات على يد القوات الإسرائيلية له آثار إنسانية خطيرة، حيث تحرم عمليات الهدم هذه الناس من منازلها التي تعتبر غالبا المصدر الرئيس لأمنهم الجسدي والاقتصادي، وتؤدي إلى خفض مستوى معيشتهم وتقوّض وصولهم إلى الخدمات الأساسية. وينتقل بعض السكان في المنطقة (ج)، حيث المساكن القائمة في معظم المجتمعات مشغولة أو مكتظة، بشكل كامل للعيش خارج مجتمعاتهم لعدم قدرتهم على الحصول على تصريح للبناء بطريقة قانونية، إلى جانب الظروف المعيشية الصعبة الأخرى التي أوجدتها السياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة (ج) (مثل القيود المفروضة على التنقل وحرية الوصول والنشاط الاستيطاني، وغيره). ويثير هذا، بمرور الوقت، مخاوف بشأن توافر مقومات للوجود الفلسطيني في المنطقة (ج) وبشأن التحولات في التركيب السكاني والعرقي في الضفة الغربية، والتي قد تؤثر على الأوضاع الإنسانية.

وإسرائيل بوصفها قوة احتلال في الضفة الغربية ملزمة بحماية المدنيين الفلسطينيين وإدارة الأراضي لصالحهم. ويحظر القانون التهجير القسري أو نقل المدنيين أو تدمير الممتلكات الخاصة إلا إذا كانت هناك ضرورة قصوى بسبب العمليات العسكرية. ويجب على

الفور إنهاء هدم المنازل والمباني المدنية الأخرى ويجب منح الفلسطينيين القدرة على الحصول على تخطيط منصف وفعّال لتجمعاتهم السكنية.

خلاصة 2011: ما يزيد عن ثلثي الخسائر البشرية الفلسطينية في الضفة الغربية متصلة بالنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية

قُتل خلال كانون الأول/ديسمبر فلسطيني واحد وأصيب 177آخرون، من بينهم 27 طفلا، في الضفة الغربية في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن الملاحظ أن توزيع هذه الخسائر البشرية جاء حسب النمط السائد للخسائر البشرية خلال عام 2011.

كان ما يقرب من ثلثي الخسائر البشرية الفلسطينية (القتل والإصابة) التي وقعت في حوادث الصراع المباشر متصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعنف المستوطنين أو ما يتطور عنه من أحداث، علما أنّ نصف الذين قتلوا (ثلاثة من بين ستة) وما يقرب من 21 بالمائة من الذين أصيبوا كانون من الأطفال. وتتضمن هذه العمليات هجمات المستوطنين، إضافة إلى الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية خلال المظاهرات التي تُنظم احتجاجا على استيلاء المستوطنين على الأراضي ومصادر المياه، أو القيود المفروضة على الوصول والتي تستهدف حماية المستوطنات أو إتاحة المجال لتوسّعها.

وسجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال العام ما مجمله 411 حادثا متصلا بالمستوطنين أسفر إما عن خسائر بشرية في صفوف الفلسطينيين أو إلحاق أضرار بممتلكاتهم وهو ما يُمثل ارتفاعا بنسبة 32 بالمائة مقارنة بعام 2010. وأدت هذه الحوادث إلى مقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة 183 آخرين، بزيادة قدرها 11 بالمائة من مجمل الخسائر البشرية الناجمة عن الصراع بصورة مباشرة. بالإضافة إلى ذلك، قتل فلسطيني واحد وأصيب 125 آخرين على يد القوات الإسرائيلية خلال اشتباكات ما بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقتل 8 مستوطنين إسرائيليين وأصيب 37 آخرين على يد الفلسطينيين.

ونفذت العديد من الهجمات على يد مستوطنين يعيشون في 100 بؤرة استيطانية وهي مستوطنات صغيرة بنيت دون الحصول على تصاريح رسمية، معظمها أقيم على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصّة. وكان الهدف من بعض هذه الهجمات ثني السلطات الإسرائيلية عن تفكيك هذه البؤر الاستيطانية (ما يُسمى بإستراتيجية «بطاقة الثمن»).

إضافة إلى ذلك، قتل فلسطينيان آخران، وأصيب 743 فلسطيني خلال اشتباكات مع القوات الإسرائيلية أثناء المظاهرات التي كانت جميعها تقريبا متصلة بالمستوطنات. ونظمت بعض هذه المظاهرات احتجاجا

الإصابات في الضفة الغربية من 2009 – 2011

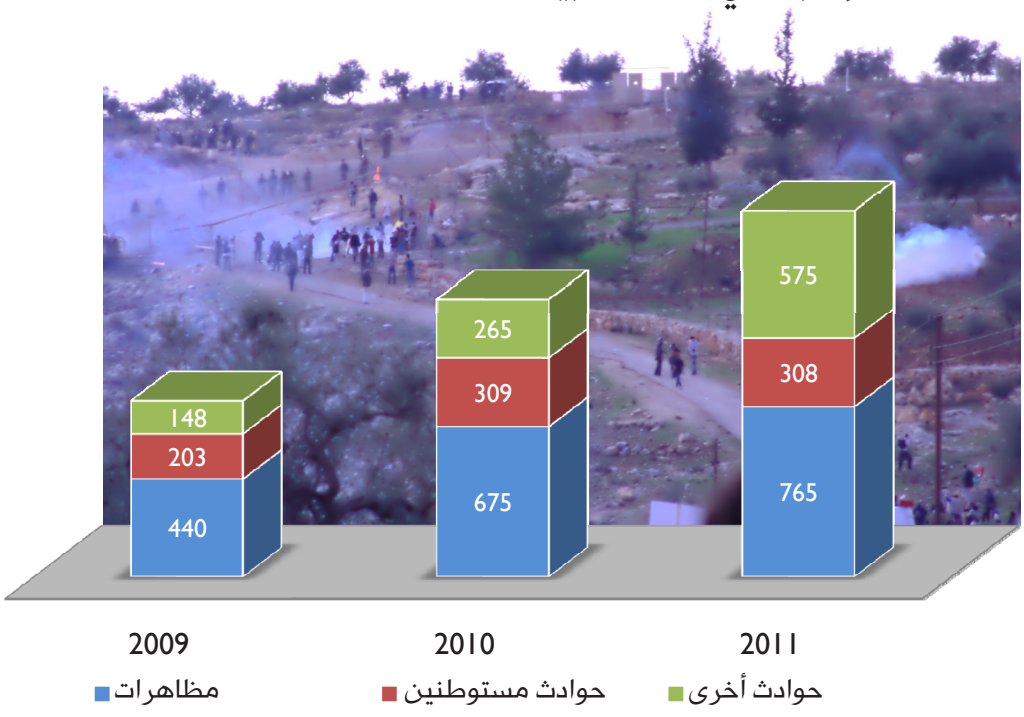

على القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول لحماية المستوطنات الإسرائيلية وتأمين حيّز لتوسعها المستقبلي. وتتضمن هذه مظاهرات نُظمت ضد الجدار في قريتي بلعين ونعلين بالقرب من كتلة موديعين الاستيطانية (رام اللّه)، وضد إغلاق المدخل الرئيسي لقرية كفر قدوم الواقعة بالقرب من مستوطنة كيدوميم (قلقيلية)، وضد القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية التي تعود لقرية بيت أمر بالقرب من مستوطنة كرمي تسور (الخليل).

ونُظمت مظاهرات أخرى للاحتجاج على نشاطات المستوطنين التي يرتكبها المستوطنون بعلم السلطات الإسرائيلية وتشجيعها الفاعل لها، وأبرزها التوسع الاستيطاني في أراضي يمتلكها ويفلحها سكان المجتمعات الفلسطينية.

وتنظم أكبر وأكثر هذه المظاهرات انتظاما في قرية النبي صالح احتجاجا على الاستيلاء على الأراضي المملوكة ملكية خاصة وعلى ينابيع المياه على يد مستوطنين من مستوطنة حلميش (رام اللّه). وعلى غرار ذلك، ولكن بصورة أقل انتظاما، تُنظم مظاهرات في قرى محيطة بمدينة نابلس تتضرر بسبب هجمات وأعمال ترويع منهجية يشنها المستوطنون.

وتتضمن الاشتباكات عادة استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع، وقنال الصوت ورذاذ الفلفل. كما واستخدمت أيضا الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط والأعيرة الحيّة أيضا، ولكن بوتيرة أقل. ويفيد عدد من منظمات حقوق الإنسانية الفلسطينية والإسرائيلية أنّ القوات الإسرائيلية استخدمت القوة المفرطة غير الضرورية في عدد من هذه المظاهرات.[4]

بالرغم من استخدام قبضة حديدية لمواجهة المظاهرات، حدث تطور إيجابي في نيسان/أبريل 2011 عندما بدأ الجيش الإسرائيلي بفتح تحقيقات جنائية تلقائيا في حوادث تؤدي إلى مقتل مدنيين فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، باستثناء الحوادث التي يعرفها الجيش الإسرائيلي بوصفها «نشاطات قتالية».[5]

تعتبر المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وبالرغم من ذلك تسارعت وتيرة توسعها خلال عام 2011. وشهد عام 2011 «بدء بناء» 1,850 وحدات سكنية جديدة (باستثناء القدس الشرقية)،

الاستخدام القاتل لقنابل الغاز المسيل للدموع

قتل ناشط فلسطيني يبلغ من العمر 28 عاماً في 10 كانون الأول/ديسمبر بعد أن أطلق جندي إسرائيلي من مسافة قصيرة قنبلة غاز مسيل للدموع أصابته في وجهه. وقد وقع هذا الحادث في قرية النبي صالح (رام اللّه) خلال مواجهات اندلعت ما بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية خلال المظاهرة الأسبوعية التي نُظمت في القرية. ويعتبر إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه المتظاهرين موضع قلق بالغ. وبالرغم من أن قوانين الجيش الإسرائيلي تحظر إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه أجسام الأشخاص، قتل منذ مطلع عام 2009 متظاهر آخر وأصيب 376 آخرين في ظروف مماثلة.

وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 20 بالمائة تقريبا مقارنة بعام 2010[6]. إضافة إلى ذلك، شهد عام 2011 سلسلة من المبادرات الحكومية والتشريعية التي تهدف إلى «شرعنة» البؤر الاستيطانية غير المرخصة التي بني معظمها على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. إنّ إخفاق الحكومة الإسرائيلية في احترام القانون الدولي، وإخفاقها في فرض القانون إزاء عنف المستوطنين والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية يواصل ترسيخ حالة إفلات المستوطنين من العقوبة في الضفة الغربية وتشجع على المزيد من العنف وتقوّض الأمن الجسدي والظروف المعيشية للفلسطينيين.

مخاوف إزاء مستقبل فلسطينيي القدس الشرقية الذي يعيشون في مناطق تقع خلف الجدار

أعلن رئيس بلدية القدس نير بركات في كانون الأول/ديسمبر عن نيته تشجيع نقل سلطة بلدية القدس على الأحياء التي تقع في جانب «الضفة الغربية» من الجدار إلى السلطة الفلسطينية. بالرغم من ذلك تعتبر احتمالات حدوث مثل هذا النقل في المستقبل القريب منخفضة بسبب الوضع الخاص لحدود القدس (بما فيها المناطق المحتلة التي ضمتها إسرائيل) في التشريعات الإسرائيلية التي تتطلب أغلبية برلمانية كبيرة لتعديلها.

ويعيش في مناطق القدس التي تقع خلف الجدار ما يُقدّر بحوالي 55,000 فلسطيني يعيش أغلبهم في مناطق كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين وعناتا. ويعاني سكان هذه المناطق أصلا من انعدام الخدمات الملائمة، رغم

أنهم يدفعون الضرائب البلدية، وضريبة الأملاك وغيرها من الضرائب الإسرائيلية. وبالرغم من وجود مرفق للرعاية الصحية ومدرسة تديرها بلدية القدس في كفر عقب، إلا أنّ التخطيط الحضري وشبكات الطرق وغيرها من الخدمات ما تزال غير ملائمة. ويعاني مخيم عناتا وشعفاط للاجئين على وجه الخصوص من بنى تحتية متخلفة، حيث لا توجد سوى قلة من الطرق المعبدة بصورة سيئة، وقلة خدمات جمع النفايات أو انعدامها، وانعدام كامل لأعمدة الإنارة في الشوارع أو المناظر الطبيعية. ولا توجد فيها مدارس بلدية أو متنزهات.

ويتطلب وصول هؤلاء السكان إلى الخدمات ومصادر الرزق الواقعة في أجزاء أخرى من المدينة في جانب «إسرائيل» من الجدار عبور حواجز وتأخيرات وطوابير طويلة عادة. وفي كانون الأول/ديسمبر أكملت السلطات الإسرائيلية بناء مقطع الجدار بجوار مخيم شعفاط للاجئين وحدّثت الحاجز التي يتحكم بتنقل الفلسطينيين ما بين المخيم والقدس الشرقية.

وبالرغم من أن تسليم السيطرة عن هذه المناطق لسلطة الفلسطينية يؤدي إلى تحسين في نوعية الخدمات المقدمة، إلا أنّ مثل هذه الخطة قد تؤدي إلى تدهور الوصول إلى باقي القدس الشرقية بل وإلى سحب جماعي لبطاقات هوية القدس من سكانها. ويعني ذلك سحب حق هؤلاء السكان في الحصول على الخدمات الصحية ومخصصات التأمين الوطني التي تقدمها لهم حاليا السلطات الإسرائيلية. بموجب التشريعات الإسرائيلية، يجب على سكان القدس الشرقية إثبات أن «مركز حياتهم» يقع داخل الحدود الإسرائيلية لبلدية القدس من أجل الحفاظ على حقوق إقامتهم. وسحبت إقامة ما يقرب من 14,000 فلسطيني على يد السلطات الإسرائيلية منذ عام 1967.

غزة: نفاذ ثلث المخزون من الأدوية الحيوية خلال عام 2011

تفيد وزارة الصحة في غزة أنّ نسبة الأدوية الحيوية التي ينفذ مخزونها بالكامل كل شهر قد بلغ 32 بالمائة بينما ينفذ شهريا 22 بالمائة من المستلزمات الطبية التي تُستخدم مرة واحدة وهو ما يشير إلى أزمة في تزويد المستلزمات الطبية. وحتى نهاية العام، وصل مخزون 148 دواء من بين 480 دواء حيويا (31 بالمائة) و 123 من 700 مستلزم طبي يستخدم مرة واحدة (17.5 بالمائة) إلى مستوى الصفر في غزة.

إنّ أسباب هذا النقص هي جملة من المشاكل في الميزانية تواجهها وزارة الصحة في رام اللّه، وانعدام التنسيق ما بين سلطات الضفة الغربية وغزة نتيجة المشاكل السياسية الداخلية، وتغيير طاقم الموظفين في مستودع الأدوية المركزي في غزة، والتأخيرات البيروقراطية وتأخيرات النقل في شراء وتزويد المستلزمات الطبية. وتقع على وزارة الصحة في غزة مسؤولية الإبلاغ عن النقص وطلب إعادة تعبئة المخزون، وهو ما يتمّ عادة كلّ ثمانية أسابيع. أما عملية شراء وتزويد الأدوية الحيوية فمركزها في وزارة الصحة في رام اللّه التي توزعها على مستودعات وزارة الصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتفيد وزارة الصحة في غزة أنّ آخر شحنة كبيرة أرسلتها سلطات رام اللّه تمّ تسلّمها في غزة في 20 حزيران/يونيو 2011 عندما تمّ إرسال 10 شحنات تتضمن 80 دواء لسد نقص هذه الأدوية التي بلغ مخزونها مستوى الصفر.

وفي كانون الأول/ديسمبر ناشدت وزارة الصحة مباشرة منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الدولية للتدخل من أجل حلّ مشكلة النقص. وقد وصل مخزون المستلزمات الضرورية لنزع الكالسيوم وتعقيم أجهزة الديلزة الضرورية لعلاج 450 مريض يعانون من الفشل الكلوي إلى مستويات حرجة تكفي حتى 7 كانون الثاني/يناير 2012 فحسب. وتتضمن الأدوية الأخرى التي وصل مخزونها إلى الصفر

مستلزمات أجهزة الديلزة الحيوية

في أعقاب مناشدة أطلقتها منظمة الصحة العالمية والعديد من منظمات حقوق الإنسان لمنع إغلاق وحدة عمليات الكلى الصناعية في مستشفى الشفاء في غزة بسبب قلة المصافي, زودت وزارة الصحة في رام اللّه نظيرتها في غزة بـ2000 مصفاة تكفي لمدة أسبوعين بمساعدة لوجستية من لجنة الصليب الأحمر الدولية. بالإضافة إلى ذلك حصلت وزارة الصحة في غزة على تبرعات تمثلت في مستلزمات طبية تستخدم لمرة واحدة من منظمة الإغاثة الإسلامية عبر مصر تضمنت 6,000 آلاف مصفاة لأجهزة الديلزة يبلغ ثمنها 70,000 شيكل جديد.

أدوية الالتهاب (20 بالمائة) والعلاج الكيميائي (13.5 بالمائة) والمسالك البولية والفشل الكلوي (10 بالمائة) ومستلزمات طب العيون (5.5 بالمائة) والأدوية النفسية (7 بالمائة) والأوعية الدموية والقلب (4 بالمائة).

زودت لجنة الصليب الأحمر الدولية في غزة 86 مستلزما طارئا/جراحيا لوزارة الصحة في غزة في كانون الأول/ديسمبر، من بينها 15 مستلزما وصل مخزونها إلى الصفر. بالرغم من ذلك هنالك 120 مستلزما طبيا يستخدم لمرة واحدة ما زال مستوى مخزونها صفر.

قطف الزيتون: استمرار القيود المفروضة على الوصول وعنف المستوطنين

انتهى موسم قطف الزيتون في كانون الأول/ديسمبر. تزود صناعة زيت الزيتون ما يقرب من ربع الدخل الزراعي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتمثل مصدر دخل لما يقرب من 100,000 عائلة. وتشير التقديرات الأولية لوزارة الزراعة الفلسطينية إلى أنّ محصول هذا العام سيكون متواضعا، حوالي 12,500 طن، أو 70 بالمائة من معدل الناتج السنوي.

المستوطنات وعنف المستوطنين

يتأثر المحصول في الضفة الغربية بسبب الوصول المحدود للمزارعين الفلسطينيين إلى حقول الزيتون. ومن بين المناطق الأكثر تضررا حقول الزيتون التي تقع بالقرب من المستوطنات أو البؤر الاستيطانية أو في محيطها حيث يكون المزارعون عرضة لمنع الوصول والعنف على يد المستوطنين. وفي أعقاب قرار بارز أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية في عام 2006 خصّص الجيش الإسرائيلي فترات يُسمح للمزارعين خلالها الوصول إلى حقول زيتونهم الواقعة بالقرب من 55 مستوطنة شريطة «التنسيق المسبق» وبحماية قوات الأمن الإسرائيلية.

وطُبق هذا الإجراء في أنحاء الضفة الغربية أيضا، حيث طبق الجيش الإسرائيلي إجراءات إضافية ومن بينها نشر قوات إضافية نجحت في خفض مستوى العنف في بعض المناطق. بالرغم من ذلك ما زالت هنالك مناطق تضررت جراء عنف المستوطنين.

بالرغم من ذلك، يُحظر على الفلسطينيين الوصول إلى هذه المناطق خلال باقي السنة، وهو ما يقوض نشاطات العناية والإنتاجية. إضافة إلى ذلك، بالرغم من زيادة تواجد قوات الأمن الإسرائيلية على الأرض، سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الفترة ما بين 15 أيلول/سبتمبر و 15 كانون الأول/ديسمبر، 38 حادثا أدت إلى وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين أو تدمير أشجار الزيتون، مقارنة بـ47 حادثا في الفترة المماثلة من عام 2010. أدت هذه الحوادث إلى إصابة 15 شخصا وتدمير أو إلحاق أضرار فيما يقرب من 1,500 شجرة. وتضمنت عشرات الحوادث الأخرى التخويف ومنع الوصول وسرقة محصول الزيتون. وكانت القرى الفلسطينية التي تقع بالقرب من مستوطنات كيدوميم (محافظة قلقيلية)، ويتسهار، وأيليه وإيتمار (نابلس) ، وأرييل (سلفيت) والبؤرة الاستيطانية عدي عاد (رام اللّه) من بين أكثر المناطق تأثرا بعنف المستوطنين خلال موسم قطاف الزيتون.

المناطق التي يعزلها الجدار

ومن بين المشاكل الأخرى التي يواجهها المزارعون، مشكلة الوصول إلى أراضيهم الواقعة خلف الجدار (التي تسمى أيضا «منطقة التماس») حيث يتم تنظيم الوصول عبر بوابات مخصصة ويُشترط له الحصول على تصريح خاص من السلطات الإسرائيلية أو من خلال نظام «التنسيق المسبق». وبالرغم من الموافقة على إصدار عدد كبير من التصاريح كلّ عام خلال موسم قطف الزيتون ما زال هنالك الكثير من الطلبات المرفوضة، غالبا «لأسباب أمنية» أو بحجة عدم كفاية الأدلة التي تثبت «صلة» المتقدم بالطلب بالأرض.

خلال موسم هذا العام تمّ رفض ما يقرب من 42 بالمائة من طلبات الحصول على تصاريح معظمها رفض «لأسباب أمنية» أو انعدام «الصلة بالأرض» التي تطلبها السلطات الإسرائيلية.[7] ويعدّ ذلك ارتفاعا طفيفا عن معدل الرفض خلال الموسم الماضي الذي بلغ 39 بالمائة. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام لا تتضمن الأشخاص الذين توقفوا عن التقدم للحصول على طلبات، بعد أن أثناهم الرفض المتواصل أو أولئك الذين يرفضون التقدم بطلبات لأسباب مبدئية. فعلى سبيل المثال، في حين منح 143 مزارع تصاريح للعبور عبر بوابة خربة الدير خلال موسم الزيتون الحالي، مقارنة بـ 370 مزارع منحوا تصاريح خلال عام 2009، و 1,500 مزارع عبروا عبر البوابة خلال موسم قطف الزيتون في عام 2008 قبل الإعلان عن المنطقة «منطقة تماس» وتطبيق نظام التصاريح. ومن الحالات التي أثارت قلقا خاصا، حالة 30 مزارعا من

منطقة بيت لحم تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح ورفضت طلباتهم للوصول إلى أراضيهم الزراعية في منطقة وادي شام التي كانوا يصلون إليها في أعوام سابقة قبل تطبيق نظام التنسيق المسبق.

وينحصر عبور المزارعين الذي سمح لهم الوصول إلى «منطقة التماس»، بواسطة تصريح أو تنسيق منسق، بالبوابات والحواجز المنصوبة على الجدار. ولا تُفتح معظم المعابر الواقعة على طول الجدار سوى خلال موسم قطف الزيتون ولفترة محدودة فحسب خلال تلك الأيام. وتشير دراسة أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مدار الأعوام الثلاثة الماضية إلى أنّ أشجار الزيتون الواقعة في منطقة التماس انخفض إنتاجها بنسبة 60 بالمائة مقارنة بأشجار الزيتون المقابلة لها في الجانب الفلسطيني من الجدار حيث يمكن للمزارعين القيام بنشاطات حيوية كالحرث والتقليم (التقنيب) والتسميد وإبادة الآفات وإزالة الأعشاب الضارة بصورة منتظمة.

مخاطر مياه الصرف الصحي في غزة

في 6 كانون الأول/ديسمبر 2011 غرق طفلان (أحدهما يبلغ من العمر عامين والآخر أربعة أعوام) إثر سقوطهما في حفرة امتصاص في حي قطاطوة في مخيم خان يونس للاجئين.

تمّ تطوير حي القطاطوة، الواقع على منطقة كانت سابقاً منطقة مستوطنة إسرائيلية ، على مدار السنوات القليلة الماضية ولم يتمّ وصله حتى الآن بالخدمات والبنى التحتية الأساسية، ومن بينها شبكة الصرف الصحي. ونتيجة لذلك أسس العديد من السكان أنظمة صرف صحية خاصة حيث يتم تصريف مياه الصرف الصحي في حفر تغطي منطقة تبلغ مساحتها 2,500 متر مربع تقريبا في منطقة منخفضة (عمقها أكثر من أربعة أمتار) في كثبان الرمل المجاورة. وبالرغم من نصب سياج ضعيف حول البركة المجاري، إلا أنّه لم يمنع الأطفال من الوصول إلى الموقع، مما جعله مصدر خطر كبير.

وفي أعقاب الحادث نصب اتحاد لجان العمل الزراعي (وهي منظمة غير حكومية عضو في مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة) سياجا جديدا حول موقع حفر بركة الامتصاص، ولكن بالرغم من ذلك لا زال هنالك حاجة طارئة إلى حل دائم لتوفير خدمات الصرف الصحي في المنطقة. ويتضمن هذا الحل محطة ضخ وشبكة جمع تنقل مياه الصرف الصحي إلى حفرة رطبة ثم يتم ضخها بعد ذلك إلى منشأة خان يونس لمعالجة مياه الصرف الصحي. وناشدت المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة صندوق الإغاثة الطارئة الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للحصول على تمويل فوري لتنفيذ مثل هذا المشروع.

تصوير: منظمة العمل ضد الجوع

بركة صرف صحي في خان يونس.

ما يقرب من ثلث المنازل في غزة غير موصولة بشبكة لتصريف مياه الصرف الصحي وتعتمد على حفر امتصاص غير منظمة. ولا تغطي شبكة مياه الصرف الصحي في محافظة خانيونس سوى 40 بالمائة من المنازل، وهو أقل معدل في غزة. إنّ الحصار المتواصل، إلى جانب نقص التمويل، أدى إلى التخلف الحالي الذي تعاني منه شبكة الصرف الصحي في غزة. ولا تتمثل المشكلة في عدم وجود شبكات كافية فحسب، بل إنّ الشبكات القائمة أيضا ذات سعة محدودة. ونتيجة لذلك يتمّ صبّ كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي المعالجة جزئيا في البحر يوميا، علما أنّ منطقة خانيونس تعتمد بالكامل على شبكة لمياه الصرف الصحي أنشأتها لجنة الصليب الأحمر الدولية كإجراء مؤقت في عام 2007.

الهوامش

1. تتضمن هذه الأرقام 20 عملية هدم لمبان وبنى تحتية متصلة بالمياه نفذتها القوات الإسرائيلية في المنطقة (ب) عام 2011 و خمس عمليات عام 2010.

2. سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تهجير 140 شخصا بالقوة نتيجة عنف المستوطنين في عام 2011.

3. أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة «تقييد الحيّز: سياسة التخطيط وتقسيم الأراضي التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية» كانون الثاني/ديسمبر 2009. وتقرير «القدس الشرقية: مخاوف رئيسية إزاء الأوضاع الإنسانية آذار/مارس 2011، الفصل الثاني.

4. أنظر على سبيل المثال تقرير منظمة الحق، قمع المظاهرات السلمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: دراسة حالة قرية النبي صالح، كانون الأول/ديسمبر 2011، ومنظمة بيتسلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، استعراض القوة، ممارسات الجيش الإسرائيلي في المظاهرات الأسبوعية في النبي صالح، أيلول/سبتمبر 2011.

5. لمزيد من التحليل في هذا التطور أنظر، تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مراقب الشؤون الإنسانية- نيسان/أبريل 2011.

6. السلام الآن، نسف حلّ الدولتين: ملخص 2011 في المستوطنات، كانون الثاني/يناير 2012.

7. يختلف معدل الموافقة وفق المناطق المختلفة: 84 بالمائة في محافظة جنين (1,634 من 1,948)، و 49 بالمائة في قلقيلية (2,424 من بين 4,996)، و 52 بالمائة في طولكرم (2,504 من بين 7,778)، و 64 بالمائة في سلفيت (420 من بين 660)، و 68 بالمائة في رام اللّه (355 من بين 522)، و91 بالمائة في الخليل (560 من بين 615).

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP،ACAD ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_01_19_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.